

أزمة معلمي الأردن تتفاعل على وقع اتهامات للإخوان بتأجيلها

حزب جبهة العمل الإسلامي يلوح بمقاطعة الانتخابات التشريعية

هذا الدافع ليس سوى ذريعة خاصة وأن القرار الحكومي والذي صدر في أبريل الماضي هو مؤقت وشمل جميع القطاعات العمومية بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية.

وهاجم حزب جبهة العمل الإسلامي النزاع السياسية لجماعة الإخوان، في بيان مشترك مع كتلة الإصلاح النيابية الأربعة، السياسات الحكومية في التعاطي مع أزمة المعلمين.

وقال الجانبان في بيانهما "إن الهجوم على نقابة المعلمين وهي جسم كبير من مكونات النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة الأردنية، إنما هو هجوم على الشعب الأردني، وقد دلت الأدلة والتفاعلات الشعبية أن الشعب بأغلب مكوناته ينف موقف الرضا لإجراءات الحكومة، وما التظاهرات الشعبية في كافة محافظات المملكة إلا رسالة واضحة لمن يحسن فهمها، بأن الشعب ملتف حول معلميه، ودام لكافة حقوقهم.

واعتبر حزب جبهة العمل الإسلامي وكتلة الإصلاح أن "أجواء هذا الهجوم الرسمي على الحريات العامة، ومصادرة الرأي، وحملة المهادمات والاعتقالات، والتعدي بالضرب على المعلمين والمعلمات، وقوائم إحالة المعلمين على التقاعد، تشكل سفاكاً كاملاً لما جاء في الإرادة الملكية من إعلان عن إجراء انتخابات نيابية، وممارسة الحياة الديمقراطية، وقد شكلت الحكومة بهذا الهجوم أجواء للمقاطعة لتلك الانتخابات عوضاً عن توفير أجواء التوجه للمشاركة فيها".

وبعكس بيان حزب جبهة العمل الإسلامي وكتلته النيابية نية جماعة الإخوان في التصعيد الذي أعلن ما يبدو لن يقتصر فقط على الساحة النقابية، حيث حصل البيان تلميحاً بإمكانية مقاطعة الانتخابات التشريعية، وإن كان كثيرون يشككون في جدته في ظل حاجة الإخوان المعروف عنهم براعمتهم، إلى عدم قطع خط الرجعة مع الدولة.

المختصة، أثناء تأديتهم واجبه الرسمي. وأوضح حماد أن الوقفة التي جرت في الكرك لم تقتصر على فئة المعلمين، بل شهدت مشاركة حزبين ونشطاء وبعض الشباب المغر بهم، ما يؤكد وجود جهات تحاول اقتتال أزمات وصدامات أخرى على حساب أمن الوطن ومصالحه أبنائه. ويقول مراقبون إن تصريحات سلامة حماد الذي سبق وحذر من مغبة "الاستقواء على الدولة"، كانت موجبة بالأساس إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي تسيطر على النقابة، ويشير المراقبون إلى الاعتقاد بأن وقوف الجماعة خلف التصعيد الجاري مشروع لاسيما وأنها كثيراً ما عمدت إلى توظيف الشارع والساحة النقابية عند كل منعطف تستشعر فيه حشرها في الزاوية.

ويشير المراقبون إلى أن تصعيد نقابة المعلمين هو بمثابة قرصة أذن للحكومة ومحاولة ابتزازها، لافتين إلى أن الأمر لا يخلو أيضاً من اعتبارات انتخابية، مع اقتراب الاستحقاق التشريعي الذي تقرر إجراؤه في نوفمبر المقبل.



سلامة حماد
أشخاص تضررت
مصالحهم الحزبية خلف
تأجيل الوضع

وجاء التصعيد بين نقابة المعلمين والحكومة، بعد أيام قليلة من إعلان محكمة التمييز أعلى هيئة قضائية أردنية، في 15 يوليو الماضي قراراً بحل جماعة الإخوان بشكل نهائي وقطعي، واعتبارها فاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية. ويربط مجلس النقابة قراره بالتصعيد على خلفية تجميد علاوة للمعلمين، إلى نهاية العام الجاري على خلفية الأزمة الاقتصادية التي ضاعفها تفشي وباء كورونا، وترى الحكومة أن

عمان - تستمر فصول المواجهة بين الحكومة الأردنية ونقابة المعلمين بعد فشل جهود الوساطة التي قامت بها قوى وشخصيات وطنية على مدى الأيام الماضية لاحتواء الأزمة ونزع فتيلها، وسط ترجيحات بأن التصعيد سيبقي سيد الموقف خلال الفترة المقبلة. ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية بترتيب الأربعة عن مصدر في النيابة العامة إحالة القضايا المتعلقة بنقابة المعلمين إلى محكمة بداية عمان المختصة في محاكمة المشتكى عليهم عن الجرائم المسندة إليهم. ونفى المصدر صحة الأنباء المتداولة في بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن إخلاء سبيل أعضاء مجلس نقابة المعلمين الموقوفة أعمالها.

وأوقفت السلطات الأردنية في 25 يوليو الماضي أعضاء مجلس نقابة المعلمين وعددهم 13، بقرار من المدعي العام، تزامناً مع قرار آخر للنائب العام بوقف عمل النقابة وإغلاق مقارها لمدة عامين. ويتهم أعضاء مجلس النقابة الموقوفون وبينهم النقيب ناصر النواصرة بارتكاب "تجاوزات مالية" واتخاذ "إجراءات تحريضية"، فيما ينفي المتهمون صحة تلك التهم.

وشهدت مدينة الكرك جنوب المملكة الثلاثاء تحركات احتجاجية للمعلمين طالبت بإطلاق سراح الموقوفين، وتخلت تلك التحركات ومواجهات مع قوى الأمن، التي استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين الذين كانوا يرشقونها بالحجارة.

وأسفرت المواجهات عن إصابة سبعة من أفراد قوات الأمن. واتهم وزير الداخلية سلامة حماد مساء الثلاثاء أشخاصاً تضررت مصالحهم الحزبية والشخصية بالوقوف خلف تأجيل الوضع، مشدداً على أن الدولة لن تتهاون مطلقاً مع كل من يتعرض لرجال الأمن والأجهزة ربحاً.

المشهد كان مأساوياً في مكان الانفجار الذي هز كرك ليلان وصولاً إلى جزيرة قبرص على بعد 200 كلم؛ وكان معظم شوارع العاصمة، الأربعاء، مليئة بحصى وزجاج وأوراق وأغراض طارت من المكاتب التي تحطمت أبوابها ونوافذها. كما كانت سيارات محترقة موجودة هنا وهناك. ووصلت الأضرار إلى الضواحي وإلى مناطق بعيدة نسبياً عن مكان الانفجار.

وأعلن رئيس الحكومة اللبناني، حسان دياب، الصداد الوطني على "ضحايا الانفجار" لمدة ثلاثة أيام. وقال خلال اجتماع للمجلس الأعلى للدفاع الثلاثاء "من غير المقبول أن تكون هناك شحنة من نترات الأمونيوم تقدر بـ 2750 طناً موجودة منذ ست سنوات في مستودع، من دون اتخاذ إجراءات وقائية... لن نتراح حتى نجد المسؤول عما حصل ومحاسبته".

وكان مصدر أمني أوضح أن المواد الموجودة في المستودع مصادرة منذ 6 سنوات من بآخرة في مرفأ بيروت حدث بها عطل، وموضوعة في "العنبر رقم 12 في المرفأ"، مشيراً إلى أنه لم تتم "معالجة بالشكل المطلوب".

وحسب تقديرات مصدر أمني آخر، تعادل "القدرة التدميرية" للشحنات التي كانت موجودة في المستودع، "بين 1200 و1300 طن من مادة تي. أن. تي". ومادة نيترات الأمونيوم عبارة عن ملح أبيض عديم الرائحة يستخدم كأساس للعديد من الأسمدة النيتروجينية، وتسبب بعدد من الحوادث الصناعية منها انفجار مصنع "أي. زد. أف." في مدينة تولوز الفرنسية عام 2001.

العالم يستنفر دعماً لبيروت المنكوبة

لبنانيون للنخبة السياسية: حولتم البلد إلى جحيم



قوافل الدعم في طريقها إلى بيروت

إياها مسؤولية الكارثة التي حلت على العاصمة.

وكتب أحدهم "دمروا أحلامنا، فليدمرهم الله". وارتق آخر صورة لرؤساء سياسيين بعبارة "عليكم أن تدفعوا ثمن حرق قلوب الأمهات ومستقبل الشباب ورعب الأطفال".

وقال مار مخايل قرب المرفأ "الزعماء هم أعداء الوطن، يقتلوننا... قتلوا كل شيء جميل، جعلوا من لبنان جهنم". ووقع الانفجار بعيد الساعة السادسة مساء الثلاثاء (15:00 ت.غ).

وأشار مصدر أمني إلى وقوع انفجارين متتاليين. وقال المعهد الأميركي للجيوفيزياء إن الانفجار سُجّل مثل زلزال بقوة 3.3 درجات على مقياس ريختر.

وقال إيلي زكريا الذي يسكن في مار مخايل القريب من المرفأ، مستذكراً ما حصل الثلاثاء، "لا أعرف ماذا أقول... جحيم... لم نر في حياتنا مثل هذا. مشهد مروّع ومخيف". وأضاف "كان الأمر أشبه بتسونامي أو هيروشيما".

وإلى جانب التحرك الفرنسي، انبثقت عروض المساعدة على بيروت من المجتمع الدولي. وأعلن الأردن والعراق وقطر وإيران، في بيانات رسمية، إرسال 5 مستشفيات ميدانية إلى لبنان. فيما أكدت الكويت والإمارات ومصر وتونس إرسال طائرات عسكرية محملة بمواد غذائية ومساعدات إنسانية وإغاثية ومستلزمات طبية، لمساعدة المستشفيات اللبنانية على إدارة الأزمة الصحية الناجمة عن الانفجار.

وفي وقت سابق الأربعاء، أعلن رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري، عبر حسابه على تويتر، إجراء اتصال هاتفياً مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، تعهد خلاله الأخير بتقديم بلاده مساعدات عاجلة إلى لبنان، لم يحدد طبيعتها.

ولبنان، مجلس الوزراء اللبناني وافق على تخصيص استثنائي بقيمة 100 مليار ليرة لبنانية للتصدي للكارثة. ويساوي هذا المبلغ 66 مليون دولار على أساس سعر الصرف الرسمي الذي يبلغ 1500 ليرة للدولار، لكن قيمته تساوي فعلياً حوالي 13 مليون دولار بناء على أحدث سعر في السوق الموازية وهو حوالي 7500 ليرة مقابل الدولار في الأيام التي سبقت الانفجار.

ويرى مراقبون أن مخلفات الانفجار ستضاعف من حجم الأعباء المالية والاقتصادية بشكل يصعب على اللبنانيين تحمل وطأتها، وسط مخاوف متصاعدة من أن تؤدي الكارثة إلى انفجار اجتماعي لاسيما مع تزايد نفمة الشارع على النخبة السياسية. وتداول ناشطون على موقع "تويتر" وسم "علقوا المشاقق"، ممددين بفساد السلطات وإهمالها، محملين

تحاول بيروت الصمود أمام مصابها الكبير، وسط استنفار عربي ودولي لمساعدتها، ولسان حال الجميع يقول إن حال لبنان ما بعد الانفجار لن يكون كما قبله في ظل تزايد نفمة الشارع على كل الطبقة السياسية في داخل السلطة وخارجها.

بيروت - لا تزال بيروت أو "عروس المتوسط" كما يحلو محبيها تسميتها، تحت وقع صدمة الانفجار المدمر الذي أشاع دماراً هائلاً في أنحائها وأودى بحياة ما لا يقل عن 135 شخصاً وأسفر عن إصابة أكثر من خمسة آلاف، فيما لا يزال العشرات مفقودين.

وفيما يشغل قادة لبنان في البحث عن يتحمل مسؤولية هذا الانفجار الذي جرد الثلاثاء في مرفأ بيروت، والذي تقول الترجيحات إنه ناجم عن إهمال، ثمن المستشفيات تحت ضغط أعداد الجرحى، الذين يعاني المئات منهم من إصابات خطيرة تستوجب تدخلاً جراحياً عاجلاً.

وأظهر العالم تضامناً واسعاً مع بيروت التي أعلنتها الحكومة، الأربعاء، منطقة منكوبة، ومن المقرر أن يصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخميس إلى العاصمة اللبنانية للوقوف على حجم الكارثة التي ألمت بها، وسط تقديرات تتحدث عن أن حجم الأضرار الناجمة عن انفجار المرفأ، يتراوح بين 3 و5 مليارات دولار، كرقم أولي.

وكان رئيس الحكومة الفرنسي جان كاستيكس اجتمع بعد ظهر الأربعاء مع الوزراء الأساسيين المعنيين من أجل "تنسيق كل المساعدات ومواد الإغاثة التي سنرسلها" إلى بيروت.

من جهته، أكد وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان مغادرة "ثلاث طائرات إلى بيروت، واحدة من مرسيليا (جنوب) محملة بفرق عاملين طبيين جاهزين للعمل على الفور، وأثنان من رواسي بمعدات زنتها 25 طناً، وبفرق أمنية من وزارة الداخلية".

وأعلن لودريان أن فرنسا ستقوم "بمبادرات إضافية في الأيام المقبلة" بهدف تحريك مساعدة دولية ضرورية لاسيما على المستوى الأوروبي، لتقديم دعم فوري للبنان.

ونجح الانفجار، بحسب السلطات، عن تخزين 2750 طناً من مادة نيترات الأمونيوم في مستودع في مرفأ بيروت "من دون أي تدابير للوقاية"، ويعتبر الأضخم في تاريخ لبنان الذي شهد سنوات شديدة الاضطراب منذ عقود. ويأتي الانفجار وسط أزمة اقتصادية خانقة لم يشهد لها لبنان مثيلاً في الحقبة الحديثة، ونفمة شعبية على كل الطبقة السياسية التي

بيروت - لا تزال بيروت أو "عروس المتوسط" كما يحلو محبيها تسميتها، تحت وقع صدمة الانفجار المدمر الذي أشاع دماراً هائلاً في أنحائها وأودى بحياة ما لا يقل عن 135 شخصاً وأسفر عن إصابة أكثر من خمسة آلاف، فيما لا يزال العشرات مفقودين.

وفيما يشغل قادة لبنان في البحث عن يتحمل مسؤولية هذا الانفجار الذي جرد الثلاثاء في مرفأ بيروت، والذي تقول الترجيحات إنه ناجم عن إهمال، ثمن المستشفيات تحت ضغط أعداد الجرحى، الذين يعاني المئات منهم من إصابات خطيرة تستوجب تدخلاً جراحياً عاجلاً.

وأظهر العالم تضامناً واسعاً مع بيروت التي أعلنتها الحكومة، الأربعاء، منطقة منكوبة، ومن المقرر أن يصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخميس إلى العاصمة اللبنانية للوقوف على حجم الكارثة التي ألمت بها، وسط تقديرات تتحدث عن أن حجم الأضرار الناجمة عن انفجار المرفأ، يتراوح بين 3 و5 مليارات دولار، كرقم أولي.

وكان رئيس الحكومة الفرنسي جان كاستيكس اجتمع بعد ظهر الأربعاء مع الوزراء الأساسيين المعنيين من أجل "تنسيق كل المساعدات ومواد الإغاثة التي سنرسلها" إلى بيروت.

من جهته، أكد وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان مغادرة "ثلاث طائرات إلى بيروت، واحدة من مرسيليا (جنوب) محملة بفرق عاملين طبيين جاهزين للعمل على الفور، وأثنان من رواسي بمعدات زنتها 25 طناً، وبفرق أمنية من وزارة الداخلية".

وأعلن لودريان أن فرنسا ستقوم "بمبادرات إضافية في الأيام المقبلة" بهدف تحريك مساعدة دولية ضرورية لاسيما على المستوى الأوروبي، لتقديم دعم فوري للبنان.

ونجح الانفجار، بحسب السلطات، عن تخزين 2750 طناً من مادة نيترات الأمونيوم في مستودع في مرفأ بيروت "من دون أي تدابير للوقاية"، ويعتبر الأضخم في تاريخ لبنان الذي شهد سنوات شديدة الاضطراب منذ عقود. ويأتي الانفجار وسط أزمة اقتصادية خانقة لم يشهد لها لبنان مثيلاً في الحقبة الحديثة، ونفمة شعبية على كل الطبقة السياسية التي

مراوغات إثيوبيا تستنزف جهود مصر والسودان لحل أزمة سد النهضة

بعدم الربط بين التوصل إلى اتفاق بشأن الماء والتشغيل من جهة، والتوصل إلى معاهدة حول مياه النيل الأزرق من جهة ثانية.

ويرى متابعون أن السكوت عن الماء الأول منح إثيوبيا شرعية ضمنية، وجعل الخطوة سابقة قانونية تعطيها الحق مستقبلاً في التفاوض على حصة كل من مصر والسودان، خاصة أن أدبيس أبابا لا تعترف أصلاً بأي حصص تاريخية للدولتين، وتريد صيغة جديدة تعيد بموجبها النظر في اتفاقيات تقسيم المياه.

وأوضح الخبير المصري في شؤون المياه نادر نورالدين لـ "العرب" أن تعليق المفاوضات لفترة طويلة ليس في صالح مصر أو السودان، لكنها خطوة دبلوماسية تطوي على ممارسة ضغوط جديدة لإرغام إثيوبيا على توقيع اتفاق قانوني ملزم للماء وتشغيل السد، بالتالي تبقى فرص انسحاب البلدين نهائياً من المفاوضات ضئيلة للغاية.

وأشار إلى أن إصرار إثيوبيا على موقفها يعني إمكانية عودة الملف مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي، إذا أخفق الاتحاد الأفريقي في الضغط على أدبيس أبابا، أو حالت عدم قدرته على التدخل محوري للماء والتشغيل. ورهنت الخرطوم مشاركتها في المفاوضات

القاهرة - طلبت مصر والسودان الثلاثاء، تعليق مفاوضات سد النهضة التي تشرف عليها دولة جنوب أفريقيا، لإجراء مشاورات داخلية بشأن طرح إثيوبي جديد يخالف ما تم الاتفاق عليه خلال قمة هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي في 21 يوليو الماضي.

واقترحت إثيوبيا أن يكون الاتفاق على الملء الأول فقط لسد النهضة، ويربط اتفاق تشغيل السد على المدى البعيد بالتوصل إلى معاهدة شاملة بشأن مياه النيل الأزرق.

وقام وزير المياه الإثيوبي سيليشي بيكيللي، بتوجيه خطاب لظرائفه في مصر والسودان مرفق بمسودة إرشادية وقواعد ملء سد النهضة لا تتضمن قواعد للتشغيل أو عناصر تعكس الإزماء للاتفاق، وعدم وجود آلية قانونية لفرض النزاعات.

وجاء تعليق المفاوضات، عقب اجتماع عقد بين اللجان الفنية والقانونية للدول الثلاث، والتي استأنفت عملها بعد لقاء ضم وزراء الري في الدول الثلاث الإثنين، أملاً في التوصل إلى تفاهاتية تؤدي لاتفاق ينهي الاحتقان الراهن بسبب قيام إثيوبيا منتصف الشهر الماضي، بخطوة منفردة للملء المرحلة الأولى لخزان السد، وهو ما أثار اعتراضاً كبيراً من قبل القاهرة والخرطوم.

وأوقع الملء الأول أضراراً بالغة في السودان، وحدثت بالمخالفة للقانون الدولي، وبعيداً عن توجيهات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي التي تؤكد على أهمية التوصل إلى اتفاق جماعي قبل الشروع في خطوة الملء تجنباً للمزيد من الأزمات.

وبدأت شكوك مصر والسودان تزداد في إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل، في ظل مراوغات إثيوبيا المتعددة، حيث تحاول حكومتها استنزاف الوقت وتكريس أمر واقع لا يلزمها بتقويم في المستقبل على أي خطط تتعلق بصورتها لاستغلال المياه.

وقال بيان صادر عن وزير الري والموارد



أمر واقع